

مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسمائهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
محمد عبد الحافظ جبريل	جنايات عمان	١٩٧٤/٥/٢١	٨ صباحاً	الاحتيايل
سالم احمد ابراهيم الشيكات	بداية جزاعمان	"	"	"
عمر محمد احمد	بلدية الزرقاء	١٩٧٤/٥/١٨	"	باعه
ذبيب محمد ابراهيم	"	"	"	"
محمد زهران	صلح الزرقاء	١٩٧٤/٥/٢٥	"	عدم الحصول عل رخصة صعبة
محمد احمد محمد حسن	بلدية الزرقاء	١٩٧٤/٥/٢٩	"	باعه
ابراهيم مصطفى الجارحي	بلدية الزرقاء	"	"	"
عرفات مفلح احمد الخزاعي	بداية السلط	١٩٧٤/٥/٢٩	"	التسبب بالوفاة والايذاء
قوزيه محمد عياش الشامي	"	"	"	"
صالح عبد العزيز الشاهين	صلح مادبا	"	"	جزائي
عبد اللطيف الشيخ	صلح مادبا	"	"	جزائي
سالم رشيد ارحيل	بداية اربد	١٩٧٤/٦/٩	"	"
سالم ياسين حسن احمد	امانة الماصمة	١٩٧٤/٥/١١	"	مدن
محمد كامل حافظ زلوم	الجهارك البدائية	١٩٧٤/٦/٢٢	"	الجزاء

الجمعية الصحفية **للمملكة الأردنية الهاشمية**

عمان : السبت ١١ جمادى الاول سنة ١٣٩٤ هـ . الموافق ١ حزيران سنة ١٩٧٤ م . العدد ٢٤٩٤

المقروء

٨٣٤	قانون معدل لقانون مستشفى عمان الكبير	قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٤
٨٣٦	قانون المؤسسة الاردنية للمتقاعدين العسكريين	قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٤
٨٤٠	قانون معدل لقانون مؤسسة التنمية الصناعية	قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٤
٨٤٢	النظام الداخلي لنقابة الصيادلة	نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٤
٨٤٩	نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للصيادلة	نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٤
٨٥٧	نظام معدل لنظام الشركات	نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٤
٨٥٨	نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء وادي السير	نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٤
٨٥٩	نظام معدل لنظام رسوم الدخول الى المواقع السياحية	نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٤
٨٦٠	نظام معدل لنظام كادر افراد القوات المسلحة الاردنية	نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٤
٨٦١	نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام	نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٧٤
٨٦٢	اعلان صادر عن وزير الاقتصاد الوطني	

هكذا من أشهر

بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٤

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقد:

قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون مستشفى عمان الكبير

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مستشفى عمان الكبير لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع قانون مستشفى عمان الكبير رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي باضافة التعريف التالي بعد تعريف المجلس الوارد فيها :-
الرئيس رئيس مجلس الامناء .

المادة ٣ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء ما ورد فيها والاستعاضة عنه بما يلي :-

أ - للمستشفى مجلس امناء يتألف على الوجه التالي :-
رئيس الوزراء
وزير الصحة
وزير المالية
رئيس الجامعة الاردنية
رئيساً
نائباً للرئيس
عضواً
عضواً

خمسة اعضاء من ذوي الرأي والخبرة يعينهم مجلس الوزراء بناء عن تنسيب الرئيس لمدة ثلاث سنوات.

ب- مجلس الوزراء قبول استقالة العضو المعين او اعفائه من عضوية المجلس قبل انتهاء المدة بناء على تنسيب الرئيس .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلي باضافة عبارة «ورؤساء الدوائر الطبية » الى نهاية الفقرة (ج) منها:

المادة ٥ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي بالغاء كلمة (دورياً) الواردة في الفقرة (و) منها .

المادة ٦ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي بالغاء ما ورد فيها والاستعاضة عنه بما يلي :-

أ - يمارس اعضاء الهيئة التدريسية في كلية الطب مهام التدريس والتعليم في المستشفى ، ويدفع للجامعة نصف رواتب الاساتذة الذين يقدمون الخدمات الطبية التي يتطلبها المستشفى بناء على قرار من المجلس .

ب- يجوز للطلاب الذين يتعاقدون مع المستشفى ليعملوا فيه دون تفرغ ادخال مرضاهم ومعالجتهم فيه اذا كانوا حازرين على درجات علمية عالية ووفق نظام يوضع لهذه الغاية .

الحسين طلال

١٩٧٤/٥/١٤

وزير الداخلية للشؤون وزير الثقافة وزير الاشياء والتعمير رئيس الوزراء ووزير
بلدية والقروية والاعلام المالية ووزير الصحة بالوكالة الخارجية والدفاع
لؤاد فائش عدنان ابو عوده ذوقان الهنداوي صبحي امين حمرو زيد الرفاعي

وزير النقل وزير الاشغال العامة وزير السياحة وزير الاقتصاد الوطني
نديم زرو احمد الشوبكي غالب بركات سالم مساعده عمر النابلسي

وزير دولة لشؤون وزير المواصلاات وزير الداخلية وزير دولة
الارض المحتلة عبي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراولة للشؤون الخارجية للتربية والتعليم
طاهر لغات المصري

وزير التوظيف وزير الاوقاف والشؤون وزير دولة وزير الزراعة وزير الشؤون
التنوير والتربية والمقدسات الاسلامية لشؤون رئاسة الوزراء للزراعة الاجتاهية والعمل
صادق الشرع عبد العزيز الحياط مروان فودين مروان الحمد يوسف ذهبي

بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضى الفقرة ١ للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢١

نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واصافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٤

قانون المؤسسة الاردنية للمتقاعدين العسكريين

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون المؤسسة الاردنية للمتقاعدين العسكريين لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها اذ لا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المؤسسة	المؤسسة الاردنية للمتقاعدين العسكريين .
المجلس	مجلس ادارة المؤسسة .
الرئيس	رئيس المجلس
المدير	مدير عام المؤسسة .
المتقاعدون العسكريون	الضباط وضباط الصف والافراد الاردنيون الذين احيلوا على التقاعد او انشئت خدماتهم من القوات المسلحة الاردنية والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني .
العضو	المتقاعد العسكري المنتسب للمؤسسة .

المادة ٣ - تنشأ بموجب هذا القانون في المملكة مؤسسة باسم (المؤسسة الاردنية للمتقاعدين العسكريين) وتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهله الصفة ان تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان تعاقد وان تقاضي وتقاضي وتنتب عنها في الاجراءات القضائية والادارية او لاية غايات اخرى مديرها العام او من ينوبه ولها ان توكل محاميا او اكثر لتمثيلها .

المادة ٤ - يكون المركز الرئيسي للمؤسسة مدينة عمان ولها ان تفتح فروعاً داخل المملكة وفق ما يقرره المجلس :

المادة ٥ - غايات المؤسسة واهدافها هي :-

- تنظيم الاعضاء واعدادهم للاعمال المهنية والحرفية والادارية من اجل البناء والتعمير :
- توجيه القوى البشرية القادرة من الاعضاء وتفعيلها في مشاريع الاعمار المنتجة ومشاريع التطوير الاقتصادي الوطني وفق مخططات التنمية الاقتصادية في المملكة :

ج - استغلال طاقات الاعضاء والاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم في المشاريع الزراعية العامة والخاصة والتعاونيات ومشاريع التحريج والغابات والتعدين والبرك والمستنقعات والمياه والطرق والجسور والسدود والانفاق والموانئ البحرية والجوية والسكك الحديدية والمنشآت والمصانع والمخازن العامة :

د - تأهيل الاعضاء ضمن برامج تدريبية للمتطلبات المهنية التي تحتاجها المؤسسة في تنفيذ مشاريعها :

هـ - زيادة فرص العمل للاعضاء بهدف زيادة دخلهم عن طريق توظيفهم او استخدامهم في مشاريع المؤسسة او مشاريع القطاعين العام والخاص .

و - رعاية الاعضاء واسرهم طيبا .

ز - رعاية الاعضاء العاجزين او المسنين غير القادرين على العمل .

المادة ٦ - ١ - يحق لكل متقاعد عسكري الانتساب للمؤسسة باستثناء الاشخاص الموصوفين في المادة (١٣) من هذا القانون .

ب - يستوفى من طالب الانتساب الرسم الذي يحدد المجلس مقدار .

المادة ٧ - ١ - يتكون المجلس من :

المدير العام	رئيسا
مندوب عن القوات المسلحة	نائبا للرئيس
سبعة اعضاء يعينهم مجلس الوزراء	
بناء على تنسيب من الرئيس اربعة	
منهم من بين الاعضاء المنتخبين	
للمؤسسة وثلاثة من ذوي الاختصاص .	

ب - مدة عضوية المجلس اربع سنوات .

المادة ٨ - تناط بالمجلس الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

- رسم السياسة العامة للمؤسسة بما يتلاءم مع اهدافها وغاياتها .
 - توثيق علاقات المؤسسة بالدوائر والمؤسسات العامة والخاصة .
 - اقرار موازنة المؤسسة والتقرير السنوي والحسابات الختامية وتعيين مدققي الحسابات :
 - تأمين الموارد المالية للمؤسسة .
 - وضع الانظمة الداخلية الخاصة والتعليقات التي تكفل سير العمل :
- المادة ٩ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه مرة كل ثلاثة شهور او كلما دعت الحاجة الى ذلك ويتم انتصاب القانوني لاجتماع المجلس بحضور ثلثي الاعضاء وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين وعند تعادل الاصوات يرجع الجانب الذي فيه الرئيس :
- المادة ١٠ - يعين المدير ويحدد راتبه باوادة ملكية سامية بناء على تنسيب من وزير الدفاع .

هذه من الأعمال

المادة ١٢ - أ - تقوم اللجنة الاستشارية بإسداء النصائح والمشورة للمجلس حول تنفيذ مشاريع المؤسسة المقترحة من نواحي مالية وفنية واستثمارية .

المادة ١٣ - يفقد العضوية في المؤسسة كل من يحكم عليه قضاءيا بالجرائم التي تقع على امن الدولة الداخلي او الخارجي او الجرائم الخلة بالاخلاص والآداب العامة او القتل عمدا او قصدا ، او جرائم التزوير او السرقة او الاختلاس غير انه يستعيد حقه في العضوية اذا شمل بعمو عام او خاص .

أ - الأرباح الصافية لمشاريع المؤسسة المختلفة ،

ج - اية اموال اخرى تقدمها الحكومة او القطاع الخاص كاجور للقيام بابحاث او دراسات .

۵۔ رسم الانتخاب .

المادة ١٦ - تكون الارباح الصافية للمؤسسة احتياطيا لها وتتفق لتوسيع مشاريعها او انشاء مشاريع جديدة او توزيع كلها او بعضها على الاعضاء وفق ما يقرره المجلس .

المادة ١٨ - يجري تدقيق موازنة المؤسسة السنوية وحسابات مشاريعها من قبل مدققين قانونيين يعينهم المجلس .

احمد علی خان

وزير الداخلية والشؤون البلدية والتربية **وزير الثقافة والأعلام** **وزير المالية** **وزير الانشاء والتعمير** **رئيس الوزراء**

فؤاد قاضي **عبدان أبو عودة** **ذوقان الهنداوي** **صباحي أمين عمرو** **زيد الرفاعي**

وزير الاقتصاد والاطي عمر النابلسي	وزير العدل سليم مساعده	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير القتل نديم زرو
-----------------------------------------	------------------------------	---------------------------------------	----------------------------------------	---------------------------

وزير دولة لشؤون الأرض المحتلة طاهر لشارت المصري	وزير المواصلات محمي الدين الحسيني	وزير الداخلية أحمد عبد الكريم الطراونة	وزير دولة للشؤون الخارجية مضر بدران	وزير الزراعة والتعليم مضر بدران
-------------------------------------------------------	-----------------------------------------	----------------------------------------------	-------------------------------------------	---------------------------------------

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف ذهني	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مروان دودين	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير التأمين صادق الشرع
-----------------------------------------------	---------------------------------	-------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------	-------------------------------

نحس الحسين لله ملك مصر والمملكة العربية السعودية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٦ .

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون مؤسسة التنمية الصناعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مؤسسة التنمية الصناعية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي بالغاء ما ورد في الفقرة (٨) - منها بعد عبارة « تمثيلها في تلك المنشآت » .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي بالغاء ما ورد في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي : - ج - يعين المجلس نائبا للمدير العام ويقوم بمساعدة المدير بادارة اعمال المؤسسة ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

المادة ٤ - تعدل المادة (٢٩) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (وتدرج الموازنة الاجمالية في موازنة الدولة العامة) الواردة في آخر الفقرة (أ) منها .

١٩٧٤/٥/٢٦

أحسب بطلال

وزير الثقافة والاعلام عدنان أبو عوده	وزير المالية ووزير الزراعة بالوكالة ذوقان الهنداوي	وزير الانشاء والتعمير وزير الصحة بالوكالة صبيحي أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العدل سالم مساعده	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قاليش
وزير المواصلات محى الدين الحسيني	وزير الداخلية احمد عبد الكريم الطراونة	وزير الشؤون الخارجية زهير المفتي	وزير التربية والتعليم مضر بدران
وزير الترميم والادوات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء مروان دودين	وزير دولة للشؤون الارض المحتلة طاهر نشأت المصري

نحس الحسين لله ملك مصر والمملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٥/٧

نأمر بوضع النظامين التاليين :

١ - النظام الداخلي لنقابة الصيادلة لسنة ١٩٧٤ .

٢ - نظام التقاعد والفسان الاجتماعي للصيادلة لسنة ١٩٧٤ .

أحسب بطلال

١٩٧٤/٥/٧

وزير الثقافة والاعلام عدنان أبو عوده	وزير المالية ووزير الزراعة بالوكالة ذوقان الهنداوي	وزير الانشاء والتعمير وزير الصحة بالوكالة صبيحي أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العدل سالم مساعده	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قاليش
وزير المواصلات محى الدين الحسيني	وزير الداخلية احمد عبد الكريم الطراونة	وزير الشؤون الخارجية لشؤون	وزير التربية والتعليم مضر بدران
وزير الترميم والادوات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء مروان دودين	وزير دولة للشؤون الارض المحتلة طاهر نشأت المصري

نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٤

النظام الداخلي لنقابة الصيادلة

في المملكة الاردنية الهاشمية

•••••

الفصل الاول

احكام عامة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام الداخلي لنقابة الصيادلة لعام ١٩٧٤) ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبق هذا النظام على جميع الصيادلة المسجلين لدى نقابة الصيادلة في المملكة الاردنية الهاشمية .

الفصل الثاني

الهيئة العامة

المادة ٣ - على كل صيدلي ان يكون مسجلا في النقابة ومرخصا من الوزارة قبل ان يمارس المهنة في المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ٤ - ينظم المجلس سجلا باسماء الصيادلة المسموح لهم بممارسة المهنة مسجلا حسب تاريخ التسجيل .

المادة ٥ - أ - ينظم المجلس جدولا سنويا مرتبا حسب الحروف الابجدية باسماء الصيادلة المزاولين وجدولا مماثلا باسماء الصيادلة غير المزاولين بشرط ان لا يدرج في اي من الجدولين الا من ادى الرسوم المتحققة لغاية ٢٨ شباط من ذلك العام .

ب - يرفع هذان الجدولان الى الوزير للنشر في الجريدة الرسمية .

ج - يبلغ الجدولان بعد النشر في الجريدة الرسمية الى نقابة الاطباء او اية هيئة طبية اخرى بقرار من المجلس ،

د - يدرج في جداول ملحقة اسماء من يسدون الرسوم بعد ذلك التاريخ ويسري عليها نفس الاحكام التي تسري على الجدول الاصلي .

هـ - يحق لأي عضو من اعضاء النقابة الاطلاع على الجداول المنظمة حسب احكام هذه المادة .

المادة ٦ - يمنع الصيدلي الموقوف عن ممارسة المهنة مؤقتا بقرار من المجلس المشاركة في اجتماعات الهيئة العامة كما يفقد عضويته في المجلس واللجان طيلة الدورة الانتخابية اذا كان عضوا فيها .

المادة ٧ - يوقع الاعضاء الحاضرون على سجل خاص ويقسوم امين السر بتدوين محضر الجلسة والقرارات التي تتخذها الهيئة العامة .

الفصل الثالث

مجلس النقابة

المادة ٨ - يتولى المجلس شؤون النقابة وفق احكام قانونها وانظمتها وله ان يعين اللجان الضرورية لاعماله على ان تنتهي مدة هذه اللجان بانتهاء مدة المجلس الذي عينها او بانتهاء المهمة التي انتدبت لها .

المادة ٩ - يعقد المجلس جلساته العادية مرة على الاقل كل شهر ويجتمع في جلسات غير عادية بدعوة من النقيب او نائبه في حالة غيابه او بطلب اربعة من اعضاءه ويعين النقيب او نائبه عند غيابه تاريخ ومحل انعقادها .

المادة ١٠ - يعين النقيب بالتشاور مع امين السر جدول اعمال الجلسات العادية وللنقيب ومجلس النقابة اضافة مادة او مواد مستعجلة الى جدول الاعمال .

المادة ١١ - يقوم النقيب وامين السر بإرسال جدول اعمال الجلسات العادية لكل من الاعضاء قبل موعد الاجتماع بثلاثة ايام على الاقل . اما الاجتماعات غير العادية فيتم ابلاغ الدعوة لعقدتها بالسرعة الممكنة .

المادة ١٢ - على كل عضو من اعضاء مجلس النقابة حضور اجتماعات المجلس في الوقت المعين وان لا يترك الاجتماع قبل رفعه من قبل النقيب او من يقوم مقامه في رئاسة الاجتماع اذا كان ذلك يؤثر على النصاب ويستثنى من ذلك الاحوال الطارئة التي يقبلها المجلس :

المادة ١٣ - اذا رغب احد اعضاء المجلس تقديم اقتراح قبل موعد الجلسة فعليه ان يقدمه خطيا للنقيب او نائبه في حالة غيابه الذي يتوجب عليه عرضه على المجلس للبت فيه باول جلسة تالية .

المادة ١٤ - اذا امتنع العضو عن تلبية الدعوة لثلاث جلسات متتالية دون عذر مشروع فيعتبر مستقila بقرار من المجلس وعلى امين السر اخباره خطيا بذلك وعلى المجلس في هذه الحالة تطبيق احكام قانون نقابة الصيادلة الساري المفعول واذا كان العضو عذر مشروع فعليه ارسال كتاب بذلك الى النقيب .

المادة ١٥ - يقوم النقيب بالدفاع عن حقوق النقابة لدى كافة الدوائر المختصة وله تسوية النزاعات بين الصيادلة دون اللجوء الى الاجراءات التأديبية .

المادة ١٦ - يقوم نائب النقيب باعمال النقيب في حالة غيابه او اذا طلب منه النقيب ذلك كما يقوم مساعد امين السر بمعاونة امين السر وينوب عنه في حالة غيابه ، وكذلك يقوم مساعد امين الصندوق بمعاونة امين الصندوق في عمله وينوب عنه في حالة غيابه .

المادة ١٧ - للمجلس اصدار مجلة او مطبوعة دورية تتفق وغايات النقابة وله ان يعين رئيس التحرير والمحرر المسؤول .

الفصل الرابع

اللجان الفرعية

المادة ١٨ - أ - يعين مجلس النقابة في بدء دورته حينما يرى ضرورة لذلك لجان فرعية من بين الصيادلة المزاولين لغايات تأمين الاتصال بين النقابة وجميع الصيادلة وتنفيذ مقرراتها والنظر في شؤونها ومصالحها ،

هكذا من المأهول

ويجوز للمجلس منح هذه اللجان الصلاحيات التي يراها لغايات تحقيق اهداف النقابة وتحمل مسؤولياتها في كافة انحاء المملكة .

كما يحق للمجلس تشكيل لجان ادارية وثقافية ومالية ولجنة مراقبة الاسعار ولجنة للشكاوى واية لجان اخرى من بين الصيادلة الاعضاء المزاولين حسب مقتضيه مصاحبة النقابة وتنظيم اعمالها .

الفصل الخامس

الشؤون الداخلية والمالية للنقابة

المادة ١٩ - في اول جاسه يعقدها المجلس الجديد يسلم امين السر وامين الصندوق في المجلس السابق جميع السجلات والمحفوظات الى خلفيهما بموجب محضر تسليم يوقعه امين السر وامين الصندوق العاملان والسابقان .

المادة ٢٠ - لامين السر ان يوقع المراسلات المتعلقة بالصيادلة .

المادة ٢١ - يشرف امين السر على المعاملات القلمية وتنظيم وضبط معاملات النقابة وتدوينها في السجلات الآتية :-

أ - سجل الاساس الذي يدون فيه بارقام متسلسلة خلاصة جميع العرائض المتعلقة بالشكاوى التي ترفع الى المجلس .

ب - سجل تدون فيه بارقام متسلسلة الرسائل والاوراق التي تصدر عن النقابة .

ج - سجل تدون فيه بارقام متسلسلة الرسائل والاوراق الواردة للنقابة .

د - السجل الذاتي الذي تدون فيه حسب تاريخ الانتخاب اسماء الصيادلة المنتخبين للنقابة مع بيانات وافية عن الشهادات والالقاء العلمية والتراخيص الصادرة عن وزارة الصحة بمزاولة المهنة كما يحتفظ المجلس باضابير وبطاقات خاصة تبين تواريخ تسليد الرسوم المستحقة للنقابة ورقم وتاريخ الهوية الشخصية او جواز السفر مع صورة شمسية لكل منتسب وخلاصة الاحكام القطعية والوقائع التي يستند اليها عند التسجيل لكل عضو من الاعضاء .

هـ - سجل الصيادلة المزاولين الذي ينظم على اساسه الجدول السنوي باسماء الصيادلة المزاولين وسجل الصيادلة غير المزاولين الذي ينظم على اساسه الجدول السنوي باسماء الصيادلة غير المزاولين .

ز - سجل القرارات وضبط الجلسات التي تعقدها الهيئة العامة .

ح - سجل القرارات وضبط الجلسات التي يعقدها مجلس النقابة .

ط - سجل المكتبة وسجل المعهدة الثابتة .

ي - أية سجلات اخرى يقتضيها ضبط وتنظيم اعمال النقابة .

المادة ٢٢ - يكون امين الصندوق مسؤولا عن مراعاة مطابقة المصروفات للبيود الواردة في الموازنة وقرارات المجلس وعليه اطلاق المجلس على وضع النقابة المالي كل شهر .

المادة ٢٣ - يعد امين الصندوق مشروع موازنة السنة المالية المقبلة لعرضها على المجلس واقرارها من قبله . ثم يندى لمناقشتها واقرارها من قبل الهيئة العامة .

المادة ٢٤ - محاسب النقابة يشراف ومراقبة امين الصندوق مكلف باستيفاء اموال النقابة وعليه ان يحسب دفتر صندوق يسجل فيه جميع المقبوضات والمدفوعات وان يحتفظ في ملف خاص جميع الوثائق والمستندات المثبتة للقيد الحسابية . وينظم في كل شهر بيانا بالوضع المالي يقدم لامين الصندوق حتى اذا كان البيان صحيحا يوقعه بالاشتراك مع النقيب او نائبه في حال غيابه .

المادة ٢٥ - أ - على محاسب النقابة ان يعطي بكل ما يقبضه وصلا من دفتر ذي اربعة ارقام متسلسلة وان يحتفظ اموال النقابة في البنوك التي يعتمد عليها المجلس .

ب - لا يجوز للمحاسب ان يحتفظ في صندوقه بأكثر من خمسين دينارا .

ج - يجب على المحاسب ان يقدم كفالة من كفيل مليء بمبلغ الف دينار تنظم لدى الكاتب العدل .

د - يقوم مساعد المحاسب بمساعدة المحاسب في تنظيم المعاملات الحسابية ولكن لا يجوز له القبض واعطاء الوصولات الا في غياب المحاسب وبإذن من المجلس وعليه ان يقدم كفالة بمبلغ مائتي دينار منظمة لدى الكاتب العدل .

المادة ٢٦ - يجري كل سحب من اموال النقابة بموجب شيك ينظمه المحاسب ويوقعه النقيب او نائبه في حال غيابه وامين الصندوق او نائبه في حالة غيابه .

المادة ٢٧ - يعين المجلس مدقق حسابات ومستشارا قانونيا لقاء اتعاب يتفق معها عليها .

الفصل السادس

حقوق وواجبات الصيادلة

المادة ٢٨ - تقوم النقابة ضمن اختصاصها بحماية مصالح اعضائها والدفاع عنهم ضد اي ظلم او حيف يصيبهم فيما يتصل بعملهم المهني كما تقدم لهم الدعم في كل ما يترتب من صعوبات .

المادة ٢٩ - على الصيدلي ان يتقيد في جميع الظروف بمبادئ الشرف والاستقامة والحفاظ على مبادئ الصيادلة وتقاليدها المتعارف عليها .

المادة ٣٠ - على الصيدلي احترام النقابة وتنفيذ قراراتها والاجابة على اية معلومات او ايضاحات يطلبها المجلس ضمن اختصاصات النقابة .

المادة ٣١ - يراعي الصيدلي آداب المهنة وفق الدستور الذي سيصدر لهذه الغاية ويتقيد بالاسعار المقررة دون زيادة او نقصان .

المادة ٣٢ - على الصيدلي المسؤول عن اية مؤسسة صيدلانية مراعاة اوقات الدوام والعطلة الاسبوعية التي يحددها الوزير بتنصيب من المجلس من حين الى آخر .

المادة ٣٣ - على الصيدلي ان يبلغ النقابة عند سفره لمدة طويلة او للدراسة وعند هودته كما عليه ان يخبرها باي تغيير لعمله او عنوانه .

هكذا من الأعمال

المادة ٣٤- على الصيدلي الذي يرغب في ترك مسؤولياته عن اية مؤسسة صيدلانية يعمل فيها او تحويل تلك المسؤولية من محل لآخر ان يبلغ النقابة عن رغبته هذه قبل شهر من الموعد المحدد لذلك .

المادة ٣٥- على الصيدلي المعين لادارة مؤسسة صيدلانية ان يلتزم بالواجبات المهنية والمسلكية الملقاة على تلك المؤسسة بموجب قانون نقابة الصيادلة النافذ المعمول او اية انظمة او تعليمات صادرة بمقتضاه او دستور آداب المهنة ويعتبر مسؤولا عن اي اخلال بهذه الواجبات .

المادة ٣٦- أ - يحظر على مستودع الادوية او مصنع الادوية بيع الدواء لعيادات الاطباء المخصوصين .

ب - يسمح للصيدليات اعطاء خصم خاص للطبيب على الاسعار المقررة للجمهور وفق الاصول الواردة في دستور آداب مهنة الصيدلة وينطبق هذا ايضا على جميع افراد المهن الطبية .

ج - يسمح للصيدليات اعطاء خصم لا يتجاوز ١٠٪ على الاسعار المقررة للجمهور لاصحاب المحلات التجارية المرخص لها ببيع الادوية .

د - يسمح للصيدليات اعطاء خصم خاص على الاسعار المقررة للجمهور للنقابات العالية والمهنية والجمعيات الخيرية والشركات بناء على اتفاق مسبق بين تلك الهيئات ومجلس النقابة .

المادة ٣٧- أ - لا يجوز لاي صيدلي او صاحب مؤسسة صيدلانية او المسؤول عنها ان يروج صناعته او بضاعته عن طريق الاعلان والنشر المضلل او ان يسمى بصورة مباشرة او عن طريق الوسطاء لجلب الزبائن .

ب - لا يجوز اطلاقا الاعلان عن اي دواء سواء بالجرالد او دور السينا او باية وسيلة اخرى الا وفقا لاحكام القانون .

المادة ٣٨- أ - اعمال الدعاية الطبية والترويج للدواء هي من حقوق وواجبات مستودعات ومصانع الادوية المحلية ومحسورة بها .

ب - يجب ان يستهدف توزيع العينات الطبية المجانية تعريف الاطباء على الدواء بحيث لا يجوز استعمالها كوسيلة للاغراء او التشجيع على وصف ادوية معينة لاسباب غير علمية او موضوعية .

ج - للمجلس بموافقة الوزير اصدار التعليمات التي تحدد امس توزيع العينات الطبية المجانية وكيفية استيرادها .

د - الصيدلي المسؤول في اي مستودع او مصنع ادوية هو المكلف تحت طائلة المسؤولية التأديبية بمراقبة تطبيق الاسس والتعليمات المقررة لتوزيع العينات الطبية المجانية واتخاذ الاجراءات اللازمة التي تضمن التزام موظفي الدعاية العاملين في المستودع او المصنع الواقع تحت مسؤولية تلك الاسس والتعليمات .

المادة ٣٩- على الصيدلي ابلاغ النقيب او اي عضو في مجلس النقابة خطيا بكل ما يصل لعلمه من مخالفات تسيء الى مستوى المهنة ومسمتها .

المادة ٤٠- على الصيدلي مراعاة حقوق الزمالة في علاقته مع اعضاء النقابة وكافة المهن الطبية الاخرى وان لا يصدر عنه ما يسيء اليهم مادبا ومعتوبا .

المادة ٤١- تصدر النقابة هويات للاعضاء مقابل رسم مقداره دينار اردني لكل هوية .

الفصل الرابع

احكام التمرين

المادة ٤٢- تنطبق هذه الاحكام على التمرين المقرر في قانون النقابة والذي يتم في المملكة .

المادة ٤٣- تحتفظ النقابة بسجل مؤقت يسجل فيه الصيادلة وطلاب الصيدلة المتمرنين في المملكة بارقام وفي صحائف متسلسلة .

المادة ٤٤- على كل من يرغب في التمرين في المملكة ان يقدم طلبا خطيا الى النقابة لتسجيله لديها مؤقتا بما يلي :

أ - كتاب من احد الصيادلة المسجلين في سجل الصيادلة المزاويلن والذين مضى على ممارستهم للمهنة مدة لا تقل عن سنتين يشتر النقا بقبول المتمر في الصيدلية المسؤول عنها وتحت اشرافه ومسؤوليته مع موافقة الوزير على ذلك .

ب - وثيقة مصدقة تثبت دراسته في احدى كليات الصيدلة المعترف بها او تخرجه منها .

ج - تعهدا بان يلتزم ويتقيد بكافة الواجبات والالتزامات المترتبة على الصيادلة المزاويلن في اية اعمال توكل اليه من قبل الصيدلي الذي يتمرن تحت اشرافه .

د - ايصالا من النقابة بدفع الرسوم المتوجبة على الصيدلي المتمرن .

هـ - صورتين شمسيتين لطالب التمرين ٤ × ٦ سم .

المادة ٤٥- في حال اكتمال الشروط المبينة اعلاه يقرر مجلس النقابة تسجيل المتمرن في صحيفة مستقلة من السجل المؤقت يدون فيها كافة البيانات المتعلقة به خلال فترة التمرين .

المادة ٤٦- للمتمرن الانتقال من صيدلية لاخرى لاكمال فترة التمرين داخل المملكة شريطة ان :

أ - يشعر النقابة بذلك خطيا مرفقا اشعاره بكتاب من الصيدلي المسؤول في الصيدلية الجديدة يتضمن موافقته على انتقال المتمرن لاكمال فترة التمرين تحت اشرافه ومسؤوليته مع موافقة الوزير على ذلك .

ب - يقدم في حينه او فيما بعد كتابا من الصيدلي المسؤول عن الصيدلية السابقة يتضمن عسدد الساعات التي قضها المتمرن تحت اشرافه ومدى التزامه بالواجبات المسلكية في الاعمال التي اوكلت اليه خلال تلك الفترة .

المادة ٤٧- بعد اكمال فترة التمرين القانونية تصدر النقابة الى الصيدلي المتمرن شهادة بذلك استنادا الى البيانات المدونة لديها في السجل المؤقت الخاص بالصيادلة المتمرنين .

المادة ٤٨- للمجلس عند احتساب فترة التمرين التي قضها المتمرن عدم قبول اية مدة منها في حال اخلاله بالواجبات المسلكية المترتبة عليه خلال تلك المدة ويجب في هذه الحالة قضاء فترة اخرى في التمرين بدلا من المدة المطلوبة .

المادة ٤٩- أ - يستوفى رسم انتساب مقداره خمسة عشر دينارا اردنيا ممن يسجل لأول مرة في النقابة :

هكذا من الأشهر

ب - يستوفى عند اعادة التسجيل في النقابة رسم يساوي الرسم الذي يستوفى من الصيدلي المسجل في سجل الصيدالة غير المزاولين مضروباً بعدد سنوات الانقطاع عند دفع الرسوم على ان لا يقل الرسم عن مئة دينار اردني .

ج - يستثنى من رسم اعادة التسجيل الصيدالة الذين ينقطعون عن اداء الرسم السنوي بسبب متابعهم لدراساتهم العليا على الا تزيد مدة الانقطاع عن مدة الدراسة .

المادة ٥٠ - يستوفى رسم انتساب مقداره ديناران من المتمرن .

المادة ٥١ - أ - يستوفى رسم سنوي من الصيدلي المسجل في جدول الصيدالة المزاولين مقداره :

١ - ستون ديناراً للصيدلي الذي يملك مستودع ادوية .

٢ - عشرون ديناراً للصيدلي الذي يملك صيدلية .

٣ - عشرة دنائير من الصيدالة الآخرين .

ب - في حال انطباق اكثر من حالة من الحالات المذكورة في الفقرة السابقة على الصيدلي يستوفى رسم واحد هو الاعلى .

ج - في حالة كون الصيدلي شريك في مستودع ادوية او صيدلية يستوفى منه رسم بنسبة مساهمته في رأسمال الشركة على الا يقل ذلك عن عشرة دنائير .

المادة ٥٢ - يستوفى رسم سنوي من الصيدلي المسجل في جدول الصيدالة غير المزاولين مقداره دينار اردني للنسخة الاولى ونصف دينار عن اية نسخة اخرى مهما تعددت النسخ .

الفصل التاسع

احكام عامة

المادة ٥٣ - يلغى النظام الداخلي السابق مع عدم المساس باية حقوق قانونية مكتسبة بموجبه .

نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٤

نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للصيدالة

٠٠٠٠٠٠٠٠

الفصل الاول

مواد عامة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للصيدالة لسنة ١٩٧٤) ويعمل به بعد شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الصيدلي	كل صيدلي اردني مدرج اسمه في سجل نقابة الصيدالة في المملكة الاردنية الهاشمية .
النقابة	نقابة الصيدالة في المملكة الاردنية الهاشمية .
المجلس	مجلس نقابة الصيدالة .
الصندوق	صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي المكون حسب احكام هذا النظام .
عائلات التقاعد	المبالغ المقرر دفعها شهرياً على للصيدالة من اجل تأمين رواتب تقاعدية .
عائدات الضمان الاجتماعي	المبالغ المقرر دفعها شهرياً على الصيدالة من اجل تأمين نفقات الضمان الاجتماعي .
اللجنة الطبية	لجنة مؤلفة من ثلاثة اطباء وصيدلي واحد يعينهم المجلس .
السنة	السنة الميلادية .

المادة ٣ - ينشأ في النقابة صندوق للتقاعد والضمان الاجتماعي للصيدالة غايته :

أ - تأمين دفع راتب تقاعدي للصيدلي او عائلته .

ب - تأمين الضمان الاجتماعي للصيدلي او عائلته في حالة عجزه عن العمل .

المادة ٤ - للصندوق ميزانية مستقلة منفصلة عن ميزانية النقابة ولا يتنفع منه الا الصيدالة المشتركين فيه وفق احكام هذا النظام .

الفصل الثاني

ادارة صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي

المادة ٥ - يتولى المجلس ادارة الصندوق وله ان يصدر تعليمات تفصيلية بالشكل الذي يراه مناسباً :

المادة ٦ - تتضمن مسؤوليات المجلس ما يلي :

- أ - تحصيل اموال الصندوق وحفظها واستثمارها .
 ب - تقرير احوالة الصيدلي على التقاعد والضمان .
 ج - تحديد مقدار الرواتب التقاعدية لاصحاب الحقوق وصرفها وايقافها .
 د - تقرير دفع الرواتب التقاعدية المستحقة او المعونات في حالات العجز عن العمل او الوفاة .
 هـ - تعيين الموظفين اللازمين لادارة اعمال الصندوق وانهاء خدماتهم وزيادة رواتبهم وفق التعليمات التي يضعها لذلك .
 و - اقرار صرف النفقات العادية .
 ز - استثمار اموال الصندوق بشراء العقارات والابنية والاسهم بموافقة ثلثي الهيئة العامة .
 ح - تسليف اموال الصندوق بالقائلة مقابل تأمينات .
 ط - اية امور اخرى يتطلبها تنفيذ احكام هذا النظام .
- المادة ٧ - تنتخب الهيئة العامة للقابة في اجتماعها السنوي فاحص حسابات قانوني لتدقيق حسابات الصندوق وتقديم تقرير الى الهيئة عن نتائج التدقيق .
- المادة ٨ - تودع اموال الصندوق في بنك او اكثر بقرار من المجلس :
- المادة ٩ - تسمح الاموال من البنك بناء على قرارات المجلس بموجب شيكات ويعين المجلس من بين اعضائه الاشخاص المحولين بالتوقيع على الشيكات .
- المادة ١٠ - يضع المجلس مشروع ميزانية سنوية ويعرضه على الهيئة العامة لمناقشته والتصديق عليه ويستمر العمل حسب معدل ميزانية السنة السابقة الى حين التصديق على الميزانية الجديدة .
- المادة ١١ - يجتمع المجلس مرة واحدة في كل شهر على الاقل بدعوة من النقيب او نائبه في حال غيابه للمداولة والبحث في امور الصندوق وتصدر القرارات في جميع الحالات بالاكثرية المطلقة .
- المادة ١٢ - يعين المجلس في اول جلسة تتلو انتخابه لجنة طبية مكونة من ثلاثة اطباء وصيدلي يناط بها الصلاحيات المحددة لها حسب احكام هذا النظام وتنتهي مدة انتدابها بانتهاء مدة المجلس والمجلس يحق املأه اي شواغر تحصل في عضوية اللجنة اثناء مدة انتدابها .

الفصل الثالث

واردات الصندوق

- المادة ١٣ - تتألف موارد الصندوق بما يلي :
- أ - عائدات التقاعد وقيمتها خمسة دنانير شهريا على كل صيدلي .
 ب - عائدات الضمان الاجتماعي وقيمتها دينار ومئة وخمسون فلسا شهريا يدفعها الصيدلي المسجل في سجل الصيادلة المزاولين .
 ج - الاعانات الحكومية وغيرها من الهبات والوصايا .
 د - التبرعات التي تحصل بموجب هذا النظام .
 هـ - عائدات اموال الصندوق من الفوائد والامتياز .
 و - اية واردات اخرى يوافق المجلس على تخصيصها للصندوق .

الفصل الرابع

الاشتراك في الصندوق والاحالة على التقاعد

- المادة ١٤ - جميع الصيادلة الاردنيين المسجلين في النقابة مازمون بالاشتراك كأعضاء في صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي مع مراعاة ما يلي :
- أ - يحق للصيدلي خلال السنتين الاولى والثانية من عمله ان لا يشترك في الصندوق لاغراض التقاعد ولكنه يبقى ملزما بدفع عائدات الضمان ويمتنع عن اضافة تلك المدة لسني خدمته القابلة للتقاعد اذا طلب ذلك خلال السنة الثالثة على ان يسدد العائدات التقاعدية المستحقة عنها مع فائدة سنوية مقدارها ٧٪ دفعة واحدة او على اقساط شهرية لا تتعدى السنتين .
- ب - للصيدلي الذي تجاوز الخامسة والخمسين من العمر عند نفاذ هذا النظام الحق في عدم دفع العائدات التقاعدية للصندوق ولكنه يبقى ملزما بدفع عائدات الضمان .
- المادة ١٥ - على الاعضاء المشتركين في الصندوق عند تركهم المملكة الاردنية الهاشمية للعمل في مكان آخر الاستمرار في دفع رسوم النقابة وعائدات التقاعد .
- المادة ١٦ - للصيدلي ان يطلب احواله على التقاعد اذا توفرت الشروط الآتية :
- أ - ان يكون مسجلا في سجل النقابة قبل تاريخ الطلب .
 ب - ان لا تقل ممارسته للمهنة عن ثلاثين سنة او ان يكون قد اكمل السنين عاما من عمره .
 ج - ان يكون قد دفع كل ما استحق عليه للصندوق والنقابة حتى تاريخ الطلب .
- المادة ١٧ - ان احوالة الصيدلي على التقاعد لا تحول دون امتلاكه لمؤسسة صيدلانية شريطة توظيف صيدلي مسؤول لادارتها .
- المادة ١٨ - يحال الصيدلي على التقاعد اذا اصيب بعاهة او مرض يمنعه عن ممارسة المهنة نهائيا استنادا الى تقرير اللجنة الطبية ويكون الراتب التقاعدي في هذه الحالة كما يلي :
- أ - اذا كان الصيدلي قد بلغ السن التي تجيز له طلب احواله على التقاعد فيستحق الراتب التقاعدي المقرر وفق المادة (٢٤) من هذا النظام .
 ب - اذا لم يكن الصيدلي قد بلغ السن المذكورة فيصرف له الراتب التقاعدي الكامل .
- المادة ١٩ - اذا توفي الصيدلي قبل ان يتقاعد يستحق من كان يعيلهم حصصهم من الراتب التقاعدي كما ورد في المادة (٢٦) منذ تاريخ الوفاة محسوبا على نفس الاسس الواردة في المادة (١٨) من هذا النظام .
- المادة ٢٠ - تعتبر المدة الآتية مددا لممارسة المهنة اذا دفعت عنها الرسوم المستحقة للصندوق والنقابة :
- أ - مدة المرض الذي اقدم الصيدلي عن العمل على ان لا تكون موجبا لحواله على التقاعد وبثبت المرض بتقرير من اللجنة الطبية .
 ب - مدة التوقيف او الاعتقال او الحبس التي تكون لسبب لا يحل بالشرف او الخيانة العظمى .
 ج - مدة الطوارئ القهرية .

هكذا من الأشغال

تدفع عائلات هذه المدد في أوقاتها الا اذا طلب الصيدلي تأجيلها واقتنع المجلس بالاسباب الموجبة لذلك ووافق على التأجيل عندئذ تدفع المبالغ المتأخرة مع فائدة سنوية بمقدار ٧٪ باستثناء الفقرة (ج) التي يحق للمجلس ان يقرر فيها التأجيل بدون طلب من الصيدلي وبدون فوائد.

المادة ٢١- يترتب على احوالة الصيدلي على التقاعد الاحكام التالية مع مراعاة المادة (١٧) من هذا النظام .

أ - نقل اسمه الى سجل الصيادلة المتقاعدين .

ب - الامتناع عن قبول اي عمل جديد متصل بالمهنة الصيدلانية اعتبارا من تاريخ تبليغه قرار الاحالة على التقاعد واذا خالف حكم هذا البند يوجه اليه المجلس انذارا بالتوقف عن المخالفة خلال اسبوع واذا لم يفعل يوقف صرف راتبه التقاعدي ما دام يشغل ذلك العمل .

المادة ٢٢- لا يجوز للصيدلي المتقاعد ان يمارس عملا يتنافى مع كرامته وكرامة المهنة ويظل مسؤولا عما تفرضه عليه واجبات المهنة وآدابها ومقيدا بالعمل على ما يصون كرامته وكرامة النقابة واذا خالف ذلك يحاكم تأديبيا من المجلس وتوقع عليه احدى العقوبات التالية :

أ - التنبيه :

ب - قطع الراتب التقاعدي مادام ارتكب المخالفة .

ج - قطع الراتب التقاعدي بصورة نهائية ويعاد الى المعالين بعد وفاته .

المادة ٢٣- لا يجوز حجز أكثر من ربع راتب التقاعد للصيدلي الا لثففة الاصول او الفروع والزوجات .

الرواتب التقاعدية

المادة ٢٤- تحسب الرواتب التقاعدية وفق الاسس التالية :

أ - الراتب التقاعدي الكامل للصيدلي الذي بلغت مدة ممارسته القابلة للتقاعد ثلاثين سنة هو ستون دينارا شهريا ، ويعتبر ذلك حدا ادنى قابلا للزيادة فقط ، وذلك بقرار من الهيئة العامة بناء على تنسيب من المجلس تبعا لامكانيات الصندوق المالية :

ب - الراتب التقاعدي للمعضر او للمعالين هو واحد من ثلاثين من الراتب التقاعدي مضروبا بعدد سني الممارسة القابلة للتقاعد .

المادة ٢٥- يراعى في احتساب مدة ممارسة المهنة مايلي :

أ - المدة التي لا تتجاوز الثلاثة اشهر تهمل .

ب - المدة التي تتجاوز الثلاثة اشهر وتقل عن ستة اشهر تحسب نصف سنة :

ج - المدة التي تتجاوز ستة اشهر تحسب سنة .

المادة ٢٦- أ - يعتبر الاشخاص المذكورون ناليا عائلة الصيدلي او الصيدلي المتقاعد المتوفى المعالين الذين لهم الحق في الراتب التقاعدي بموجب احكام هذا النظام :

١ - الزوجة او الزوجات في عصمة الزوج او زوج المعضر الاتي .

٢ - الاولاد الذكور الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشرة من العمر :

٣ - البنات العازبات او الارامل او المطلقات الا واتي بلا مورد .

٤ - الوالدان والاخوات غير المتزوجات اذا لم يكن لديهم مصدر رزق او بحالة عدم وجود من يسلمهم .

ب - يقسم الراتب التقاعدي حصصا متساوية على المعالين الموجودين على قيد الحياة عند وفاة المعضر مع احتساب حصة للمعضر نفسه وللمعالين الحق في حصصهم على ان لا يقل ادنى راتب تقاعدي لكافة المعالين معا في اي وقت عن ٥٠٪ من الراتب التقاعدي الذي كان المعضر يتقاضاه .

ج - اذا تغير حال اي واحد من اولاد المتوفى او بناته او والديه او اخواته بمن لم يكن معالا بتاريخ وفاة الصيدلي بحيث يعتبر مستحقا حسب احكام الفقرة (أ) من هذه المادة تخصص له حصة من الراتب التقاعدي الاخير بعد اعادة توزيعه على جميع المستحقين عندئذ .

المادة ٢٧- أ - ينقطع الراتب التقاعدي للارامل والبنات والاخوات والامهات عند زواجهن او توظيفهن ويعاد لمن عند الطلاق او الترمل او ترك الوظيفة ، اما عند الزواج مرة اخرى فينقطع عنهن نهائيا .

ب - يتوقف صرفه الراتب التقاعدي للابن متى اكمل الثامنة عشرة من العمر باستثناء الحالات التالية :

١ - اذا كان مستمرا في الدراسة او عاودها بعد انقطاع فيستمر صرف الراتب التقاعدي له الى ان يكمل تحصيله العالي على ان لا يتجاوز عمره خمسة وعشرين عاما وللمجلس في الاحوال الاستثنائية تمديد هذه الفترة لمدة اقصاها ثلاثة سنوات اخرى .

٢ - اذا كان عاجزا عاجزا صحيا تاما عن تحصيل رزقه حسب تقرير اللجنة الطبية ولم يكن له مورد رزق فيستمر صرف الراتب التقاعدي له ما دام هذا الوضع قائما . وبمسار النظر في امره مرة كل سنتين على الاكثر واذا رفض المثل امام اللجنة الطبية يقطع الراتب التقاعدي منه بقرار من المجلس .

ج - لا يتناول كل من اب المتوفى وامه وزوج المعضر الاتي راتبا تقاعديا الا اذا كان معدما او عاجزا عن تحصيل رزقه ويستمر صرف الراتب التقاعدي له ما دام هذا الوضع قائما .

د - لا تتناول اخت المتوفى راتبا تقاعديا الا اذا كانت معدمة وعاجزة عن تحصيل رزقها ولم يكن لها معيل آخر وينقطع صرف الراتب عنها عند زواجها ويعود لها عند الطلاق او الترمل .

المادة ٢٨- أ - اذا توفي احد افراد العائلة الذي كان يتقاضى راتبا تقاعديا فان راتبه يعود الى الصندوق ولا ينتقل الى باقي مستحقي الراتب التقاعدي او الورثة الشرعيين .

ب - الحصة المقطوعة من احداهم لسبب قانوني لا تنتقل الى بقية افراد العائلة وانما تعود للصندوق .

المادة ٢٩- يبدأ حساب الراتب التقاعدي من التاريخ الذي يقره المجلس لاحالة الصيدلي على التقاعد او من تاريخ وفاته وعلى المجلس ان يبلغ ذوي العلاقة خطيا بذلك .

المادة ٣٠- أ - على كل مستحق لراتب تقاعدي ان يبلغ نقابة الصيادلة بما يعلمه عن كل مامن شأنه ان يؤثر في حقه التقاعدي او حتى بقية المعالين معه ، كحقيقة العمر وترك الدراسة والزواج والطلاق والموت وغير ذلك من الامور ، ومن يتخلف عن هذا التبليغ :

١ - يقطع الراتب التقاعدي عنه لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .

٢ - و / أو يسترد منه ما تعرض له الصندوق من ضرر نتيجة صرفه راتبا تقاعديا بغير حق .

ب - على كل شخص يتناول راتبا تقاعديا ان يقدم الى المجلس في شهر كانون الثاني من كل سنة الوثائق التي تثبت بقاء الحالة التي استحق بموجبها راتب التقاعد واذا تأخر عن تقديم هذه الوثائق يوقف صرف راتبه التقاعدي حتى يتم تقديمها على انه يحق للمجلس طلب هذه الوثائق في اي وقت يراه .

المادة ٣١ - كل مستحق لراتب تقاعدي ولم يكن قاصرا او معوها انقطع عن تناول راتبه التقاعدي مدة سنة فاكثر يسقط حقه في تلك المدة الا اذا اثبت ان ذلك الانقطاع كان لسبب قاهر يقتضيه به المجلس .

المادة ٣٢ - لا يجوز صرف رواتب تقاعدية متراكمة تركت مدة تزيد عن ثلاث سنوات مهما كانت الاسباب .

المادة ٣٣ - أ - يحرم الصيدلي من حقوقه التقاعدية في الحالتين التاليتين :

١ - اذا حكم عليه تأديبيا بشطب اسمه من سجل الصيدالة او بالمتع من ممارسة المهنة نهائيا .

٢ - اذا تنازل عن جنسيته الاردنية واكتسب جنسية دولة غير عربية .

ب - يحق للصيدلي الذي حرم من حقوقه التقاعدية بموجب الفقرة (أ) السابقة من هذه المادة ان يسترد من الصندوق العائدات التقاعدية التي دفعها .

المادة ٣٤ - لا يجوز بيع الراتب التقاعدي او المقايضة عليه .

الضمان الاجتماعي

المادة ٣٥ - عند وفاة الصيدلي تدفع منحة لمن يسميه حال حياته اولورثته عند عدم ورود تسمية مساعدة عاجلة مقدارها :

أ - (٣٠٠) للاثمانية دينار اذا كان المتوفى متزوجا ،

ب - (٢٠٠) مئتا دينار اذا كان للمتوفى اعزبا ،

المادة ٣٦ - يتحمل الصندوق اجور الاطباء ونفقات التحليل والتصوير الشعاعي والتخطيط والتخدير ونفقات الإقامة والتداوي في المستشفى ، وتدفع التكاليف بموجب فواتير يصدرها المستشفى ويقبلها المجلس على ان لا يزيد المبلغ المترتب على الصندوق عن التعرفة المعتمدة من قبل المجلس . ويشترط عند تطبيق هذه المادة حسم التعويض الذي يحصل عليه الصيدلي المؤمن لدى اي جهة اخرى خلاف الصندوق .

المادة ٣٧ - العمليات الجراحية والمعالجات الطبية التي لا يمكن اجرائها في الاردن بناء على تقرير من الاطباء المعتمدين من المجلس يتحمل الصندوق نفقاتها المشار اليها في البند اعلاه استنادا الى وثائق ثبوتية توافق عليها اللجنة الطبية على ان لا يزيد المبلغ عن ضعف الحد الاقصى للتعرفة المعتمدة من قبل المجلس كما يتحمل الصندوق في هذه الحالة نفقات السفر بالدرجة السياحية وعلى ان لا يتجاوز جميع المبلغ للاثمانية دينار اردنيا . اما اذا كان الصيدلي مشمولاً بالتأمين لدى جهات اخرى فيدفع له الصندوق الفرق بين تعويضه ونفقات المعالجة شريطة ان لا يتجاوز ما يدفعه للصندوق للاثمانية دينار .

المادة ٣٨ - يؤمن المجلس للصيدالة واسرهم التخفيضات التي يحصل عليها نتيجة مساعيه او تعاقد مع الصيدالة والاطباء والمستشفيات والمؤسسات للتحليل والتصوير والتخطيط والتخدير ومختلف التخفيضات في كافة المجالات ، ويصدر مجلس النقابة لأئحة تنظيمية يوزعها سنويا على الصيدالة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بالتخفيضات .

المادة ٣٩ - اذا انقطع الصيدلي عن عمله بسبب توقيفه لاسباب لا تعود لارتكاب جريمة اخلاقية او خيانة عظمى وادى ذلك الى انقطاع دخله او تخفيضه بشكل ملموس يدفع له او لاسرته راتب شهري يعادل الراتب التقاعدي الكامل او جزء منه حسب تقدير المجلس .

المادة ٤٠ - اذا اصيب الصيدلي بمرض يمنعه عن العمل أكثر من شهر تدفع له معونة مقطوعة عن كل شهر تال او جزء منه يقدرها المجلس بما لا يزيد عن المرتب التقاعدي الكامل على ان يثبت المرض بتقرير طبي صادر عن اللجنة الطبية واذا ثبت عجز الصيدلي النهائي عن الممارسة يحال على التقاعد وفق المادة (١٨) من هذا النظام .

المادة ٤١ - يشترط للاستفادة من مساعدات الضمان الاجتماعي توفر ما يلي :

١ - ان يكون الصيدلي مسجلا في سجل النقابة ومقما في المملكة وان تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون النقابة والانظمة الصادرة بموجبه .

٢ - ان يقدم الصيدلي او احد افراد اسرته حسب الحال الى المجلس طلبا خطيا خلال شهر على الاكثر من تاريخ نشوء الحالة المستندة للمساعدة .

٣ - ان يرفق بالطلب الاوراق الثبوتية التي يستند اليها .

٤ - ان تكون الامراض والاصابات حاصلة بعد تاريخ تسجيل الصيدلي في النقابة ويحدد المجلس مقدار مساهمة الصندوق في الحالات التي تتقادم بعد تاريخ قيد المشترك في السجل .

المادة ٤٢ - على مجلس النقابة ان يبت في الطلب المقدم خلال مدة لا تزيد عن شهر واحد من تاريخ تسجيل الطلب والمستكمل للوثائق المطلوبة في ديوان النقابة .

المادة ٤٣ - يحرم الصيدلي من مساعدات الصندوق لمدة لا تزيد عن سنة واحدة اذا قام او حاول القيام باعمال تؤدي الى الاضرار بالصندوق ويحرم من هذه المساعدات نهائيا في حالة التكرار والمجلس ان يسترد منه ما يكون قد استفاد به بدون حق فضلا عن المسؤولية التأديبية والجزائية ويسري الحرمان على افراد اسرة المشترك .

المادة ٤٤ - أ - للمعسر الذي سدد جميع التزاماته للنقابة والصندوق طلب سلفة من الصندوق بحدود وضمانة مجموع العائدات المدفوعة بفائدة لا تزيد عن معدل الفائدة التي تعطىها البنوك عن اموال الصندوق المودعة لديها . ب - لا يجوز ان تتجاوز المبالغ الكلية التي يمكن اقرارها ٧٥٪ من الموجودات النقدية في الصندوق بعد ان يطرح منهاخصصات التقاعد الفعلية لتلك السنة والمبالغ التي يجب ان تسدد لعدد المحتمل من التوفين والمصابين بعماهات دائمة .

احكام عامة

المادة ٤٥ - بالرغم مما ورد في هذا النظام لا يستحق صرف رواتب تقاعدية قبل مضي خمس سنوات على وضعه موضع التنفيذ الا في الحالات التي تشملها المواد (١٨) و (١٩) و (٣٩) .

هكذا من الأشهر

المادة ٤٦ - أ - للصيادلة المسجلين في النقابة عند سريان هذا النظام وخلال سنة واحدة من تاريخ سريانه ان يطلب ادخال مدة مزاولته للمهنة لفترة رجعية من تاريخ انتسابه للنقابة بشرط ان يسدد اشتراكات النقابة المتأخرة منذ تأسيس النقابة وعائدات الصندوق عن كل السنوات المطلوب ادخالها على اقساط سنوية لا تزيد عن عدد السنين التي يطلب شمولها على ان لا تتجاوز مدة السداد المدة المتبقية لاستحقاقه راتب التقاعد ويستثنى من ذلك الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٢٠) بحيث يجوز للمجلس تمديد هذه المدة الى ان تزول حالة الطوارئ القهرية .

ب - يستثنى من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة الظروف القهرية التي تقررها الهيئة العامة على الا تزيد المدة المضمومة عن تاريخ تأسيس النقابة .

المادة ٤٧ - في حالة انتساب العضو للصندوق بمفعول رجعي حسب المادة (٤٦) السابقة من هذا النظام فان السنين التي ينطبق عليها المفعول الرجعي تدخل في حسابات للراتب التقاعدي بغض النظر عن تسليد اشتراكاتها على ان يحسم من الراتب التقاعدي المبالغ المتبقية المستحقة على العضو .

المادة ٤٨ - يعتمد في تقرير عمر العضو او اعمار اصحاب الاستحقاق من المعالين على شهادة الميلاد او جواز السفر وفي الاحوال التي لا يتيسر فيها الحصول على شهادة الميلاد او جواز السفر يقدر العمر من اللجنة الطبية واذا كان يوم الولادة غير معروف اعتبرت في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من سن الولادة .

المادة ٤٩ - يحدد اليوم العاشر من كل شهر كآخر تاريخ لدفع العائدات عن الشهر السابق وبعد هذا التاريخ يبدأ بحساب فوائد مالية سنوية بواقع ٧٪ على المبالغ المتأخرة ولغاية ستة اشهر من تاريخ هذا التأخير ويبلغ العضو بذلك

المادة ٥٠ - أ - فيها عدا الحالة الواردة في الفقرة (ج) من المادة (١٠) من هذا النظام اذا تأخر العضو عن دفع العائدات لمدة تزيد عن ستة اشهر رغم انذاره بذلك يشطب اسمه من سجلات الصندوق والنقابة ولا يحق له استرجاع اي مبلغ يكون قد دفعه للصندوق وذلك عدا عن اتخاذ الاجراءات التي ينص عليها قانون النقابة بحقه .

ب - للعضو الذي فقد عضويته في الصندوق والنقابة حسب الفقرة (أ) السالفة الذكر من هذه المادة ان يطلب العودة للاشتراك فيها خلال سنة من تاريخ انتهاء العضوية اذا سدد كل ما يترتب عليه من عائدات ورسوم للصندوق والنقابة حتى تاريخ قبول المجلس مع الفوائد بنسبة ٧٪ مضافا اليها غرامة مقدارها خمسون دينارا .

المادة ٥١ - يجوز دفع عائدات الصندوق باقساط مسبقة والمدد مختلفة يتفق عليها تعاقديا بين العضو ومجلس النقابة وتطبق احكام التأخير الواردة في المواد (٤٦) و (٤٧) على الصيغة المتعاقد عليها .

المادة ٥٢ - أ - تنتخب الهيئة العامة مرة كل سنتين لجنة من خمسة اشخاص من غير اعضاء المجلس للفصل في الاعتراضات المقدمة من قبل الصيادلة او اي من المعالين في شؤون تطبيق احكام هذا النظام وتكون قراراتها قطعية. ويشترط في هؤلاء ان يكون قد مضى على انتسابهم للنقابة مدة لا تقل عن خمس سنوات. ب - تنتخب اللجنة المذكورة رئيسا لها من بين اعضائها .

المادة ٥٣ - أ - يحق للعضو او لاي من المعالين الاعتراض على قرارات مجلس النقابة في شؤون تطبيق احكام هذا النظام وذلك في خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه القرار موضوع الاعتراض .

ب - يستوفى من المعارض عند اعتراضه رسم قدره ثلاثة دنانير اردنية تعود للصندوق ويعاد المبلغ اليه اذا ظهر انه حق في اعتراضه او في جزء منه .

نحو الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٢٢٨) من قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٥/٧
لأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام الشركات

صادر بمقتضى المادة ٢٢٨ من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الشركات لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٨) من النظام الاصيل باضافة العبارة التالية بعد عبارة (تسجيل الزيادة في رأسمالها) الواردة فيها (اما اذا كانت الزيادة ناشئة عن اعادة تقييم موجودات الشركة فيستوفى رسم تسجيل مقداره ٢٠٪ من مقدار هذه الزيادة) .

١٩٧٤/٥/٧

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والاعلام عليان ابو صودة	وزير المالية ووزير الزراعة بالوكالة ذوقان الهنداوي	وزير الانشاء والتعمير وزير الصحة بالوكالة صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قاقيش
وزير المواصلات عبي الدين الحسيني	وزير الداخلية	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التعليم مضر بدران
وزير المسوين صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء مروان دودين	وزير دولة لشؤون الارض المحتلة طاهر نشأت المصري

نحسب الحسين لله ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٤

نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء وادي السير

صادر بمقتضى المادة (٢١) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء وادي السير لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تشكل في قضاء وادي السير محكمة شرعية تتعقد بوادي السير وتكون دائرة اختصاصها مدينة وادي السير وكافة القرى والمزارع والمشار التابعة للقضاء بموجب نظام التقسيمات الادارية المعمول به .

١٩٧٤/٥/١٣

أحسين بطلال

وزير الداخلية للشؤون وزير الثقافة وزير الانشاء والتعمير رئيس الوزراء ووزير البلدية والقروية والاعلام المالية ووزير الصحة بالوكالة الخارجية والدفاع فؤاد قلايش عدنان ابو عوده ذوقان الهنداوي صبحي امين عمرو زيد الرفاعي

وزير النقل وزير الاشغال وزير السياحة والآثار وزير الاقتصاد الوطني نديم زرو احمد الشويكي غالب بركات سالم مساعده عمر النابلسي

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة وزير دولة وزير الداخلية للشؤون الخارجية والتعليم طاهر نشأت المصري محي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراونة مفر بدران

وزير التموين وزير الاوقاف والشؤون وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الزراعة مروتان دودين صادق الشرع عبد العزيز الخياط مروتان الحمد يوسف ذهبي

نحسب الحسين لله ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٤
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام رسوم الدخول الى المواقع السياحية

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم الدخول الى المواقع السياحية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يعدل النظام الاصلي باضافة المادة التالية اليه برقم (٥) :-
- ٥ - يلغى (نظام رسوم حياطات ماعين المعدلية رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٧) .

١٩٧٤/٥/١٣

أحسين بطلال

وزير الداخلية للشؤون وزير الثقافة والاعلام وزير الانشاء والتعمير رئيس الوزراء ووزير البلدية والقروية المالية ووزير الصحة بالوكالة الخارجية والدفاع فؤاد قلايش عدنان ابو عوده ذوقان الهنداوي صبحي امين عمرو زيد الرفاعي

وزير النقل وزير الاشغال العامة وزير السياحة والآثار وزير الاقتصاد الوطني نديم زرو احمد الشويكي غالب بركات سالم مساعده عمر النابلسي

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة وزير دولة وزير الداخلية للشؤون الخارجية والتعليم طاهر نشأت المصري محي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراونة مفر بدران

وزير التموين وزير الاوقاف والشؤون وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الزراعة مروتان الحمد صادق الشرع عبد العزيز الخياط مروتان دودين يوسف ذهبي

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٣
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام كادر أفراد القوات المسلحة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام كادر أفراد القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم (٩) لسنة ١٩٧٤ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الأصلي بحذف الفقرة (ب) منها وشطب الحرف (أ) الوارد في أولها .

١٩٧٤/٥/٢٣

أحسين بطال

وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
فؤاد قاقيش	عدنان أبو عوده	ذوقان الهنداوي	صبيحي أمين عمرو	زيد الرفاعي

وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار	وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني
نديم زرو	احمد الشوبكي	غالب بركات	سالم مساعده	عمر النابلسي

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير دولة للشؤون الخارجية والتعليم	وزير التربة
طاهر نشأت المصري	محي الدين الحسيني	احمد عبد الكريم الطراونة	زهير المفتي	مضر بدران

وزير التموين	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
صادق الشرع	عبد العزيز الخياط	مروان دودين	يوسف ذهني	

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٦
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات

أفراد قوة الامن العام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات أفراد قوة الامن العام لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٤/٦/١.

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الأصلي حسبما عدلت بالنظام رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بحذف الفقرة (ج) منها.

١٩٧٤/٥/٢٦

أحسين بطال

وزير المالية ووزير الزراعة	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
ذوقان الهنداوي	صبيحي أمين عمرو	زيد الرفاعي

وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار	وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية
احمد الشوبكي	غالب بركات	سالم مساعده	عمر النابلسي	فؤاد قاقيش

وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التربية والتعليم	وزير النقل
محي الدين الحسيني	احمد عبد الكريم الطراونة	زهير المفتي	مضر بدران	نديم زرو

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير دولة لشؤون الارض المحتلة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
عبد العزيز الخياط	مروان دودين	يوسف ذهني	طاهر نشأت المصري	